وافق على تقديم جلستي 27 و28 ديسمبر إلى 20 و 21 من الشهر نفسه

مجلس الأمة: تكليف «حماية الأموال» بإعداد تقرير مفصل عن قضية اختلاس «التأمينات»

عبدالله المضف: قضايا المال العام لا تنتهي بالاستقالة والاكتفاء بها مكافأة نهاية الخدمة

محمد المطير متابعا

عبدالله المضف متحدثا (تصوير: صالح محمد)

الحجرف: هناك أحد نواب المدير العام تم إيقافه وهو الشاهد الوحيد في قضية الاختلاس

صالح عاشور: أساس تطور أي دولة هو التعليم غير أننا نرى كما هائلا من التجاوزات

الشاهين: ينبغي إقرار قانون يحمي كرامة محامي الدولة وحتى تأتي الاستشارة سليمة للحكومة

المويزري: من الملاحظ تكرار الرسائل والشكاوى بسبب سوء الإدارة في الحكومات المتعاقبة

جنان بوشهري: قدمت رسالة بخصوص تكدس الطعون في محكمة التمييز

لاري: هناك كويتيات يسكنَّ في بيوت مع أسرهن وهن متزوجات من غير كويتي

شمس: أطالب وزير الصحة بالتعهد بإضافة ربات البيوت ومن هم في مرحلة الشيخوخة لبطاقة التأمين الصحي

المعجل: هناك 127 مستشارا في الإدارة القانونية للبلدي ولدينا 3 وافدين والآن في طور الانتهاء من عملية التكويت

افتتح رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون الجلسة العادية أمس الثلاثاء عند الساعة التاسعة صباحا وتلا الأمين العام عادل اللوغاني أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون إذن أو إخطار، وتلا كذلك أسماء الأعضاء الغائبين بعذر أو من دون عذر عن اجتماع أو أكثرمن اجتماعات اللجان منذ 13/11/2022 حتى 24/11/2022.

وصادق المجلس على المضبطتين 1497 أ تاريخ 15/11/2022 ، 1497 ب بتاريخ 16/11/2022

وقال رئيس المجلس أحمد السعدون: المجلس يوافق على تقديم جلستي 27 و28 ديسمبر إلى 20 و 21 ديسمبر على أن تنتهي جلسة 21 عند الساعة 12 ظهرا ثم تبدأ الجلسة الخاصة لمناقشة تقارير ديوان المحاسبة بشأن نتائج فحص تنفيذ ميزانيات الجهات الحكومية للسنة المالية 2021 – 2022 .

وانتقل بعدها المجلس في هذا البند إلى مناقشة 9 رسائل واردة مدرجة على جدول أعمال الجلسة جاء نصها كالتالي:

"1" رسالة من رئيس لجنة العرائض والشكاوى يطلب فيها إحالة الشكوى رقم "70" إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد والارتباط عملا بحكم المادة "156" من اللائحة الداخلية.

"2" رسالة من عضوي مجلس الأمة مهلهل المضف وشعيب شعبان يطلبان فيها تكليف لجنة حماية الأموال العامة بإعداد تقرير مفصل بحسب المضمون المحدد بنص الرسالة وذلك عن قضية اختلاس أموال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، على أن تنجز اللجنة تقريرها خلال ثلاثة أشهر.

"3" رسالة من مجموعة من أعضاء مجلس الأمة يطلبون فيها تكليف لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل بالتحقيق في أسباب عدم تطبيق القانون وسوء الإدارة في الهيئة العامة للغذاء والتغذية والآثار المترتبة، وختمه بالتوصيات اللازمة ورفعها إلى المجلس لاتخاذ اللازم، مع مراعاة النقاط المحددة بنص الرسالة عند البحث والتقصي.

"4" رسالة من رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي يطلب فيها تكليف اللجنة بدراسة وبحث النظام المالي المقترح من اللجنة المشكلة بين وزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية ووزارة المالية والمتعلق بأسس التحاسب على عمليات استكشاف وانتاج وتسويق النفط الخام والغاز.

"5" رسالة من رئيس لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفل يطلب فيها تكليف اللجنة بدراسة الموضوعات المحددة بنص الرسالة، بالإضافة إلى إحالة جميع المشاريع والاقتراحات بقوانين المدرجة على جدول أعمال بعض اللجان والتي تتعلق بالمرأة والأسرة والطفل.

"6" رسالة من عضو مجلس الأمة عبدالله المضف يطلب فيها تكليف لجنة حماية الأموال العامة ببحث أسباب تضارب فتاوى إدارة الفتوى والتشريع في ردودها على الجهات الحكومية في قضايا المال العام، وامتناعها عن الرد أو الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتلك القضايا.

"7" رسالة من عضوي مجلس الأمة مهلهل خالد المضف وأسامة عيسى الشاهين يطلبان فيها تكليف لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد ببحث القضايا المحددة بنص الرسالة والتي تهم أعضاء هيئة التدريب في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

"8" رسالة واردة من عضو مجلس الأمة د. جنان محسن رمضان تطلب فيها تكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بدراسة أسباب تأخر البت في الطعون لدى محكمة التمييز، وحصر القضايا المتعطلة لديها والمتعلقة بأملاك الدولة والمشاريع التي تقوم بتنفيذها الجهات الحكومية وإعداد التوصيات اللازمة في هذا الأمر.

"9" رسالة من رئيس لجنة شؤون النفط والطاقة يطلب فيها إحالة الاقتراح برغبة المرفق بنص الرسالة بشأن "فتح محطتي وقود في مدينة المطلاع السكنية"، إلى لجنة شؤون الإسكان والعقار للاختصاص وفقاً لنص المادة "58" من اللائحة الداخلية.

وقال النائب عبدالله المضف: فيما يتعلق باستقالة رئيس إدارة الفتوى والتشريع، نؤكد أن قضايا المال العام لا تنتهي بالاستقالة، والاكتفاء بالاستقالة هي مكافأة نهاية الخدمة، ففحوى الرسالة هي بحث أسئلة قائمة على الفتوى والتشريع، وأطالب بتكليف لجنة حماية المال العام ببحث الأسئلة.

من جهته قال النائب مبارك الحجرف: الرسالة المتعلقة باختلاس أموال التأمينات، تضمنت الرسالة إخفاق الحكومة في استرداد أموال الدولة، وقبل أسبوع كان هنا مزاد لأموال مدير التأمينات الأسبق فهل هذا ضمن جهود الحكومة؟

وأضاف: هناك أحد نواب المدير العام تم إيقافه وهو الشاهد الوحيد في قضية الاختلاس في ذاك العهد وقضى أكثر من 9 أشهر شاهدا على ضياع أكثر من مليار دينار من أموال التأمينات فلماذا تم إيقافه هل لتبرئة المدير الأسبق؟

وقال الحجرف: هذه أموال عامة ولن نسمح بتجاوزها وتعويمها لأنها قضية حساسة ويجب تحديد هذا الأمر بدلا من أن تكون قضية عائمة، أما الرسالة بشأن هيئة الغذاء فإننا نؤكد أن هناك كثيرا من المواد الغذائية تحتوي على ألوان وصبغات مضرّة للصحة.

بدوره قال النائب صالح عاشور: من بين الرسائل الواردة ما يتعلق بأهم مرافق في الدولة مثل وزارة التربية وهيئة التطبيقي والجامعة، فأساس تطور أي دولة هو التعليم غير أننا نرى كما هائلا من التجاوزات في التعيينات والترقيات والمناصب القيادية والعديد من الشكاوى من المختصين على المرفق التعليمي.

وأضاف: نحن دولة مؤسسات وقانون وحتى الآن لا توجد قرارات ولوائح في تعيين شخص ومن له الأولوية ومن المستحق وما لدينا هو الواسطة والمحسوبية، ويجب أن يطبق القانون على الجميع، والبلد يحتاج إلى أصحاب قرار وإلى قياديين يحترمون الدستور والقانون، فهذا العبث هو من أوصلنا إلى هذه الحال في الكويت.

من ناحيته قال النائب أسامة الشاهين: هناك الكثير من الرسائل المهمة، وسأتحدث عن رسالة النائبين مهلهل المضف وشعيب شعبان حول قضية التأمينات ووفاة المتهم المدير العام الأسبق ووجوده سنوات خارج الكويت، يجب ألا تلغى قضية استعادة المسروقات لأنها أموال عامة، لذلك أؤكد أن تكليف حماية المال العام بهذا الموضوع واجب حتى نعرف أن الحكومة سدت جميع الثغرات في هذا الموضوع.

وأضاف: هناك رسالة عبدالله المضف وتتعلق بالفتوى والتشريع وكنت موجودا بها 16 سنة محاميا للدولة وأرى أن الجهاز ما زال يُنظم بمرسوم أميري بقانون من قوانين ما قبل الدستور، حتى المصطلحات والصياغات كانت تتكلم عن إدارة ومكتب قانوني بـ15 شخصا والآن بها 1000 إداري ومحامي.

وتابع: ينبغي إقرار قانون للفتوى والتشريع يحمي كرامة محامي الدولة وحتى تأتي الاستشارة سليمة للحكومة ولا تأتي متضاربة كما أشار الزميل في رسالته.

وقال الشاهين: فيما يخص الرسالة الخاصة بهيئة التعليم التطبيقي فإننا نشاهد أن عضو هيئة التدريب حقوقه منتقصة وليس له مردود مادي حتى يرتقي بمستواه العلمي.

من جهته قال النائب شعيب المويزري: من الملاحظ تكرار الرسائل والشكاوى بسبب سواء الإدارة في الحكومات المتعاقبة ونحن أمام حكومة جديدة، فوضع التأمينات السيئ أثر على المتقاعدين، وهيئة الغذاء أستغرب استمرار مدير الهيئة بعد انتهاء مرسومه منذ 8 أشهر، والفتوى والتشريع وصلت إلى مرحلة إصدار فتوى تناقض فتوى أخرى ونتمنى من الوزير الشيتان أن ينتبه لكل ما جرى في الماضي ويعالجه.

وأضاف: بالنسبة للتعليم التطبيقي فإن وزير التربية يعيش في فلك آخر، وهناك فساد وعنصرية وتذمر وصل إلى الطلبة والأساتذة، ويجب أن يتغير هذا المسار ويتحمل الوزراء مسؤولياتهم ونتمنى ألا تكون الشكاوى وتصل الأمور إلى منحى لا نرغب فيه، حلوا مشاكل المواطنين، وأنا عندما كنت وزيرا استقبلت 8000 مواطن خلال شهر واحد.

من ناحيتها قالت النائبة د. جنان بوشهري: قدمت رسالة بخصوص تكدس الطعون في محكمة التمييز، نحن أمام سلطة قضائية تعاني والأمر تجاوزها وبدأ يضر بالمال العام وحقوق المواطنين، فهناك قضية أملاك الدولة بين وزارة المالية وبيت التمويل الكويتي محكمة التمييز حكمت فيها بعد 10 سنوات، وأملاك الدولة لم تستطع التنفيذ على هذا المبنى، وفي قضية أخرى بين البترول وإحدى شركات الزيوت حكم خلال سنتين فقط لصالح الشركة.

وقالت بوشهري: هناك حقوق دولة متأخرة وحقوق مواطنين متأخرة، تتأخر لعشرات السنوات، لا بد أن نصارح بأن هناك خللا في القضاء، وقد طلبت من اللجنة التشريعية دراسة ظاهرة تكدس الطعون في محكمة التمييز.

وتلا الأمين العام طلبا بتمديد بند الرسائل الواردة إلى انتهاء آخر المتحدثين بحد أقصى ساعة. "موافقة عامة"

وقال النائب أحمد لاري: هناك كويتيات يسكنّ في بيوت مع أسرهن وهن متزوجات من غير كويتي، فإذا كان للأبناء جنسية أخرى فلا يحق لها التملك وتمكث بالإيجار، ونحن نتعاطف مع هذه الفئة لأنها صرفت على البيت والقانون عدّل التعريف وحرمها من التملك، وعددهن 100 امرأة كويتية أو أقل يعشن حالة من القلق على أولادهن،و أدعو وزير الإسكان أن ينظر لهذا الأمر خصوصا أنه كان رغبة للمرحوم الشيخ صباح الأحمد.

وأضاف لاري: وبالنسبة لهيئة الغذاء فإن مهمة ومراقبة الأغذية كانت مختصة بها مختبرات البلدية، وبعدما صارت هيئة مستقلة لم يُعين لها مدير لليوم، وهناك جشع لدى التجار ويدخلون المواد الغذائية بها مشاكل وتسبب الأمراض الصحية للبشر، وكل شخص معرض للمرض.

بدوره قال النائب هاني شمس: أطالب وزير الصحة بالتعهد بإضافة ربات البيوت ومن هم في مرحلة الشيخوخة لبطاقة التأمين الصحي على المتقاعدين، بدل أن نأتي بها بقانون من خلال اللجنة.

من جهته قال النائب خليل الصالح: في قضية البدل النقدي هناك ناس في الوزارات لم تتسلم أي أموال، وهذا مرفوض لأن المواطن الكويتي لم يأخذ البدل للترفيه بل هناك غلاء في الأسعار، يا حكومة ركزوا على أبنائنا الذين ليس لديهم القدرة المالية ما زالت الدولة لا تستطيع معالجة الغلاء.

النائب د. عبدالكريم الكندري: رسالة النائبة جنان بوشهري حول تأخر أحكام التمييز، فهي ظاهرة ليست فقط تتعلق بالتمييز، بل هناك عدالة بطيئة جدا يشهدها القضاء الكويتي، والسلطة القضائية لا تريد أحدا أن يتدخل لتصحيح مسارها ولا هي تريد تصحيح مسارها، وأمامنا حكومة ترفع شعار تصحيح المسار وتحاول تطبيقه ونحن متفائلون بحذر وأتمنى ألا يزول التفاؤل ويبقى الحذر.

من ناحيته قال النائب د. حسن جوهر: بالنسبة لموضوع التأمينات الاجتماعية فقد تقدمت بخارطة طريق لتتبع أموال الدولة المنهوبة مع شركات عالمية متخصصة وهذه يجب أن تفعّل إذا كانت الحكومة حريصة على استرداد تلك الأموال، ولكن الحاصل انه تمت إقالة مجلس الإدارة بالكامل على خلفية تجاوزات مالية، والسؤال لوزير المالية هل اكتفيتم بإقالة المسؤولين أم اتخذتم إجراءات لاسترداد هذه الأموال؟ فليعلن الوزير عن الخطوات الجادة في الأيام المقبلة.

وأضاف جوهر: وزير المالية يراسل الجهات الحكومية بإقرار مجموعة من الحزم المالية لسد العجز الاكتواري بقيمة 500 مليون دينار عينا أو نقدا وديوان المحاسبة لديه ملاحظات مهمة جدا عليها، والتأمينات لم يكن بها قيادي تم تسكينه بالأصالة بل التكليف.

بدوره قال النائب د. خليل أبل: في الرسالة الثانية من مهلهل المضف وشعيب شعبان بشأن التأمينات الاجتماعية، نقول نعم لتعقُب هذه الأموال لكن لا بد من معرفة كيف تم نهب هذه الأموال، المنهجية لا بد أن تتغير فكون إدارة التدقيق تابعة للمدير العام وهو صاحب القرار فهذا يسهل النهب وعدم اكتشافه إلا بعد فترة طويلة.

وأضاف: المسؤولون في التأمينات يلاحقون المتقاعدين على 10 دنانير و5 دنانير وعند التقاعد الطبي فالتأمينات الاجتماعية لديهم لجنة طبية لا تأخذ بعين الاعتبار تقارير وزارة الصحة وبالنظر فقط فيما يقيمونه هم للوضع الصحي.

من جهته قال النائب د. حمد المطر: فيما يخص رسالة هيئة الغذاء لا توجد لدينا مختبرات حقيقية والأجهزة قديمة، والشعب الكويتي يأكل سموما ولا ندري كمية المواد التي يتناولها الشعب، والمواطنون يعطوننا أدوارا المفروض يعطونها للحكومة، وهيئة التغذية ليس بها كوادر حقيقية، وهناك مواد مسرطنة تدخل الكويت من دون حسيب أو رقيب.

وأضاف: فيما يتعلق بذوي الإعاقة فهناك مزدوجو الإعاقة لا يدرسون، بينما هناك ميزانية لـ 6 و 7 مدارس لم يتم بناؤها، وهي فئة تعاني الأمرين ونحتاج إلى تشريعات واهتمام بهم، لأن الدستور كفل التعليم .

وبعد انتهاء مناقشة البند ، وافق المجلس على جميع الرسائل الواردة المدرجة على جدول الأعمال

وانتقل المجلس بعدها إلى بند الأسئلة، وبدأ النواب في مناقشة ردود الوزراء على الأسئلة المدرجة على جدول أعمال الجلسة وفقا لما يلي:

وقال النائب عبدالله المضف: توجهت بأسئلة عدة عن الهيئة العامة للصناعة والجواب الذي وصلني لن أقبل به، ونعلم أن الوزير قام بخطوات جيدة بداية من الإجابة السريعة لكن ليس معناه القبول بهذا الجواب.

وأضاف: وجهت سؤالا عن أرض لأملاك الدولة انتهت مدة التعاقد مع المستثمر لأكثر من 4 سنوات وما زال المستثمر يدفع القيمة الإيجارية القديمة 100 فلس ويدفعها في المحكمة مع أن هناك عقدا جديدا يطلب القيمة الإيجارية 3 دنانير فسألت السؤال، بتاريخ 30/10/2022، وهذا الأمر صار له أكثر من 4 سنوات.

وتابع: الإجابة جاءت بالإفادة بأن الهيئة قامت في 2/11 أي بعد يومين من السؤال بمخاطبة الفتوى والتشريع باتخاذ الإجراءات القانونية، وذلك بعد 3 سنوات من ضياع أموال البلد، وهذه الإجابة هي أحد أمرين إما إهمال أو تضييع أموال البلد بتعمد، وأطلب من الوزير إحالة المسؤولين عن هذا الأمر، لأن من يتعمد ضياع الأموال مكانه النيابة.

من ناحيته قال وزير التجارة والصناعة مازن الناهض: فور اكتشافنا بعدما ورد السؤال قمنا بتحويل الملف إلى الفتوى لاسترداد أموال الدولة، وبالنسبة للعقود هناك لجان تحقيق وهناك توصية لتحويل الأمر إلى هيئة نزاهة وتمت الإحالة بالفعل إلى الهيئة ونحن في انتظار النتائج.

بدوره قال النائب عبدالوهاب العيسى: أكتفي بالأجوبة الواردة على سؤالي.

من جهته قال النائب د. محمد الحويلة: الأمر لا ينسحب على وزارة الخارجية فقط بل على جميع وزارات الدولة، فالإيجار هو هدر مستمر يجب ضبطه، وجلست مع رئيس الوزراء حول هذا الملف الذي نجد أن هناك صرفا بمبالغ كبيرة على مقار يتم استئجارها لسنوات، ومنها 4 مبان لوزارة الخارجية، وسياسة الهدر والتنفيع يجب أن تقف.

وقال الحويلة: نحن في حكومة جديدة بتوجه إصلاحي ويجب أن تكون هناك مبان للجهات الحكومية لإنهاء الاستئجار لأكثر من 15 سنة فهذا يعتبر هدرا وتنفيعا، وهذا السؤال وجهته إلى جميع الوزراء، وأنا على يقين أن الإجابة ستأتي متكررة بأن هناك مباني كثيرة مستأجرة يدفع فيها الملايين، فمثلا مبنى مركز الطوارئ منذ 3 سنوات والدولة تدفع 3 ملايين ومقر الأمانة العامة للحوار والتعاون الآسيوي، وغيرها الكثير.

من ناحيته قال النائب محمد المهان: الموضوع يحتاج إلى تفاصيل كثيرة وأطلب تأجيل نقاشه.

سؤال النائب ماجد مساعد المطيري إلى وزير البلدية لتزويده بكشف بعض أسماء المستشارين الكويتيين العاملين في البلدية والجهات التابعة

من جهته قال النائب ماجد المطيري: الرد جاء بوجود 127 مستشارا كويتيا و3 غير كويتيين، واتضح وجود وافدين في مكاتب الوزراء.

وزير الدولة لشؤون البلدية عبدالعزيز المعجل: هناك 127 مستشارا في الإدارة القانونية للبلدي ولدينا 3 وافدين والآن في طور الانتهاء من عملية تكويت وخلال سنة سيصبح التكويت 100 ٪.

أسامة الشاهين يدلي بدلوه

شعيب المويزري